المسئولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى "حياة كريمة" نموذجًا

إعداد

د/ عبد الفتاح لطفي عبدالفتاح علام

مدرس علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المستخلص:

عنيت الدراسة الراهنة بالكشف عن مدى توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية لدى القرويين نحو المشروعات القومية الكبرى التى تقوم الدولة المصرية بتشييدها فى الوقت الراهن فى قرى مصر من أجل تحقيق نهضة تنموية مستدامة بالتزامن مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، فإذا كانت الدولة حريصة على القيام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المواطن من أجل رفع مستوى معيشته وتحقيق رفاهته، فمن الضرورى أن هذا المواطن لديه مسئولية اجتماعية تجاه تلك المشروعات التى تشيدها الدولة من أجل الحفاظ عليها لكى تتحقق لها الاستدامة للأجيال القادمة، وفى سبيل ذلك تأتى الدراسة الراهنة من خلال إجراء مجموعة من المقابلات الفردية المتعمقة مع ساكنى إحدى قرى حياة كريمة بمحافظة الغربية للكشف عن مدى وعيهم بأهمية مسئوليتهم الاجتماعية والقانونية تجاه تلك المشروعات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حالة من غياب الوعى لدى المواطنين بمدى توافر مسئوليتهم الاجتماعية الأمر الذى يتطلب قيام الدولة بحملة مكبرة للتوعية بأهمية تلك المشروعات ودور المواطن القروى فى الحفاظ عليها انطلاقًا من مسئوليته الاجتماعية والقانونية.

الكلمات الافتتاحية:

المسئولية الاجتماعية، المسئولية القانونية، القرويين، المشروعات القومية، حياة كريمة.

مقدمة:

تولى الدولة المصرية حالياً أهمية كبرى لبناء الإنسان المصرى وتدعمه على كافة المستويات المادية والاجتماعية والثقافية التى تجعله يشعر بمدى دعم ووقوف الدولة بجواره، وأنه الغاية والهدف التى تسعى الدولة المصرية إلى الوصول إليه من خلال تحسين مستواه على كافة الجوانب المعيشية.

ومن أجل ذلك عكفت الدولة على إعداد برامج الحماية الاجتماعية لدعم المواطن المصرى عامة والفئات الأولى بالرعاية خاصة، حيث توالت برامج الحماية الاجتماعية منذ عام 2013م لتكون نواة دعم المواطن المصرى، وتعددت هذه البرامج لتشمل الدعم النقدى مثل: تكافل وكرامة؛ والدعم العينى مثل: 100 مليون صحة، أطفال وكبار بلا مأوى، 2 كفاية، دعم ذوى الاعاقة، لتتضمن كل هذه البرامج الحمائية دعم المواطن ورفع مستوى معيشته وفقًا لما أعلنته وتتبناه القيادة السياسية.

ولقد دشنت الدولة مؤخرًا برنامجًا خاصًا ضمن المشروعات القومية الكبرى التى تتولاها الدولة وهو مشروع "حياة كريمة" الذى قام رئيس الجمهورية بإعلان خارطته فى 15 يوليو 2021 ليصبح هذا المشروع واحداً من أهم المشروعات القومية الكبرى التى تقوم به الدولة فى الوقت الراهن، فلب هذا المشروع هو التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجًا فى الريف والمناطق العشوائية فى الحضر، وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التى من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم(1).

ولكن ثمة مسئولية اجتماعية تقع على عاتق المواطنين فى الحفاظ على ثمار هذا المشروع القومى الضخم، فليس من المنطق أن تقوم الدولة بالتطوير وتحسين مستوى معيشة المواطن وفى ذات الوقت لا يقوم المواطن بالحفاظ على هذه المشروعات ومحاولة تطويرها واستثمارها، والإضافة إليها لتحظى بالاستدامة لفترات زمنية طويلة تتمتع بها الأجيال القادمة دون تكبد عناء بناء هذه المشروعات مرة أخرى، كما يعانى بعض فئات المجتمع حاليًا. فكمْ من مشروعات بنية تحتية أقامتها الدولة تراجع مستوياتها وتهالكت بسبب السلوك العام للمواطنين نظراً لعدم توافر مسئوليتهم الاجتماعية حيال تلك المشروعات، وكمْ من حضارات ما زالت تخلد فى ذاكرة العالم بسبب التزام مواطنيها بمسئوليتهم الاجتماعية تجاه دولتهم؛ الأمر الذى يحتم علينا إلقاء الضوء على المسئولية الاجتماعية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى التى تتبناها الدولة فى المجتمع الريفى ليكون للمواطن القروى دور محورى فى بناء الجمهورية الجديدة بجانب جهود الدولة المضنية.

أولاً: إشكالية الدراسة:

فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة فى الوقت الراهن ببناء الدولة المصرية الحديثة يصبح للفرد دور رئيسى فى مساندة الدولة فى القيام بالدور المنوط بها من خلال قيامه بمسئوليته الاجتماعية والقانونية فى الحفاظ على هذه المشروعات التى تقيمها الدولة من بنية تحتية، ومشروعات قومية لكى لا يلقى بالعبء على عاتق الدولة وحدها فى زيادة تكلفة المشروعات الحمائية التى تتبناها بالمجتمع، ومن ثم تصبح المسئولية الاجتماعية والقانونية للمواطنين فى تلك اللحظة الراهنة هى عصب بناء الدولة المصرية الحديثة، بديلاً عن صور الإهمال والسلوكيات الاجتماعية الخاطئة التى نلاحظها بأعيننا داخل القرى التى ينفذ بها مشروعات حياة كريمة من خلال صور الاعتداء على هذه الخدمات مما يفقدها

1 الموقع الرسمى لبرنامج حياة كريمة https://www.hayakarima.com

استدامتها للأجيال القادمة، والذى بدوره يكلف الدولة مزيدًا من الإنفاق على صيانة هذه الخدمات مرات عديدة، ولعل ذلك كله عائد على عدم توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية للأفراد نحو هذه المشروعات مما يعد إشكالية مهمة يعانى منها المجتمع بشكل عام، وكانت أيضًا منطلقًا للدراسة الراهنة.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الراهنة فى مجموعة من النقاط التى تبين مدى أهمية المسئولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع "حياة كريمة" التى تغزوا حاليًا ربوع القرى المصرية نحو تحقيق تنمية شاملة مستدامة للقرى الأكثر فقرًا لرفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك وفق خطة التنمية التى أعلنتها الدولة المصرية، حيث إن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتبر منوطًا بأجهزة الدولة وحدها بل للمواطن الدور الأكبر فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على المشروعات التى تتبناها الدولة المصرية فى الوقت الراهن، وتتبلور أهمية الدراسة الراهنة فى النقاط الآتية:

1- أهمية توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية للقرويين فى الحفاظ على المشروعات القومية، والآلياتها التى تتحقق من خلالها.
2- مدى أهمية مشروع "حياة كريمة" الذى تتبناه الدولة المصرية للتخفيف عن عبء المواطنين.
3- مدى معرفة القرويين بالقوانين التى تحقق الضبط الاجتماعى فى الحفاظ على المشروعات القومية التى تشيدها الدولة بمبادرة حياة كريمة.
4- طرح استراتيجية وطنية لتنمية الوعى المجتمعى بأهمية مشروع "حياة كريمة"، وضرورة توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية عند القرويون للحفاظ على هذا المشروع الذى يعتبر جزءًا من البناء الحضارى للدولة المصرية الحديثة.

ثالثًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف الدراسة الراهنة إلى إلقاء الضوء على مدى توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية عند القرويون نحو المشروعات القومية الكبرى التى تقيمها الدولة فى الوقت الراهن، وذلك من أجل الحفاظ على تلك المشروعات للأجيال القادمة، ومن أجل بناء حضارة راسخة فى وجدان الدولة والشعوب الأخرى كما كان للحضارة المصرية القديمة، ومن هذا الهدف الرئيس تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التى تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عليها وهى:

1- ما مدى معرفة القرويين بمبادرة حياة كريمة؟
2- ما مدى توافر المسئولية الاجتماعية للقرويين نحو مشروعات "حياة كريمة"؟
3- ما مدى معرفة القرويون بمسئوليتهم القانونية نحو مشروعات حياة كريمة، ومدى معرفتهم بقوانين حماية الممتلكات العامة للدولة؟
4- ما أساليب تحقيق الضبط الاجتماعى للحفاظ على الممتلكات العامة للدولة وخاصة المشروعات القومية الكبرى "حياة كريمة"؟
5- ما مقترحات القرويين للتوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة؟

رابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- **منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة الراهنة على "المنهج الوصفى" نظرًا لكونه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمى المنظم لوصف ظاهرة ما، أو مشكلة محددة، وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها.

2- **أسلوب الدراسة:** تستخدم الدراسة الحالية "الأسلوب الكيفى"، وذلك لكى نوضح من خلاله مدى تفاعل عينة الدراسة مع مشروعات حياة كريمة، ومدى الوعى بالمسئولية الاجتماعية والقانونية لديهم نحو هذه المشروعات، ورؤيتهم لمكافحة الاعتداء على هذه المشروعات، وتصورهم لطرق التوعية للحفاظ على هذه المشروعات.

3- أداة الدراسة: تعتمد الدراسة الراهنة على دليل "المقابلة المتعمقة"، وذلك لبحث مدى شعور القرويين بمسئوليتهم الاجتماعية والقانونية نحو مشروعات حياة كريمة، وقد تم تقسيم دليل المقابلة المتعمقة إلى أربعة محاور رئيسية ضم كل منهم مجموعة من الأسئلة، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكشف عن الدراسة وهى:

المحور الأول: رؤى القرويين لمشروعات حياة كريمة بقرية مصرية.

المحور الثانى: رؤى القرويين لمسئوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة.

المحور الثالث: أساليب الضبط الاجتماعى التى تعكس المسئولية القانونية عند القرويون للحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

المحور الرابع: رؤى القرويين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

4- مجتمع الدراسة: تقع الدراسة الراهنة بقرية نهطاى، وهى إحدى القرى الأم التابعة لمركز زفتى محافظة الغربية، وتقع القرية غربى مدينة زفتى و شمالى الضبابشة و كفر دمنهور، ويحدها شمالاً كفر الديب وغربًا كفر الدغايدة والسملاوية؛ وهى إحدى القرى الأم فى المنطقة بها مقر الوحدة المحلية، ومستشفى التكامل الصحى، ومكتب التليفون (سنترال)، ونقطة الشرطة، وبنك القرية، وإدارة التضامن الاجتماعى، والتموين، والشباب والرياضة، ومجمع المدارس، ويبلغ عدد سكان نهطاى فعليًا ما يزيد عن 30000 نسمة حيث إن نهطاى مهبط هجرة وانتقال لكثير من المواطنين من خارجها نظرًا لموقعها الجغرافى المتميز إذ تقع على خط طريق الزقازيق – زفتى، وطريق السنطة - طنطا سواء الحديدى، أو الأسفلتى ولتوفر الخدمات والسكن بها[2].

5- عينة الدراسة: تعتمد الدراسة على عينة قوامها (10) مفردة من قاطنى قرية نهطاى مركز زفتى إحدى قرى المشروع الرئاسى "حياة كريمة" بمحافظة الغربية، وقد تنوعت خصائص العينة من حيث النوع، والسن، والتعليم، والحالة الزواجية على النحو التالى:

أ- خصائص عينة الدراسة من حيث النوع:

[2] دليل قرية نهطاى، الوحدة المحلية بنهطاى، وزارة التنمية المحلية، مصر، د.س، ص 9

انقسمت عينة الدراسة من حيث النوع إلى خمسة ذكور وخمس إناث، وذلك لكى يتم تمثيل فئة النوع من الجنسين فى قضية الدراسة للتعرف على طبيعة رؤية كليهما لمشروعات حياة كريمة بقريتهم ومدى رؤيتهم لمسئولية المواطنيين الاجتماعية والقانونية للحفاظ على هذه المشروعات.

ب- خصائص عينة الدراسة من حيث السن:

تم تقسيم عينة الدراسة من حيث السن إلى ثلاث فئات، حيث مثلت الفئة الأولى الأعمار من 20 سنة إلى 40 سنة، وهى تمثل فئة الشباب، وقد بلغت نسبتها 60% من أفراد عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة هى القوى الفاعلة داخل الريف المصرى وهى مصدر تكوين الأسر ونشر الوعى للأجيال الجديدة، ومثلت الفئة الثانية الأعمار من 40 سنة إلى 60 سنة، وهى تمثل مرحلة النضج عند الإنسان، وقد بلغت نسبتها 30% من أفراد عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة هى محور التوجيه والإرشاد، ونموذج الاقتداء داخل الريف المصرى لما تمتلكه من خبرة كافية تجعلها أقدر على حفظ النظام والدعوة إلى الاستقرار داخل المجتمع، فى حين مثلت الفئة الثالثة الأعمار من 60 سنة فأكثر، وهى تمثل فئة كبار السن، وقد بلغت نسبتها 10% من أفراد عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة هى رئس الحكمة فى الريف المصرى، وهى منبع القرار وشيوخ المجالس العرفية التى يلجأ إليها قاطنو الريف المصرى عند حدوث النزاعات بينهم.

ج- خصائص عينة الدراسة من حيث التعليم:

انقسمت عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمى إلى ثلاث فئات، حيث مثلت الفئة الأولى المستوى التعليمى أقل من متوسط، وقد بلغت نسبتها 20% من أفراد عينة الدراسة، وقد يعتقد البعض أن الريف المصرى بوجه عام ما زال غارقًا فى الأمية ولكن الواقع وفقًا للإحصاءات غير ذلك فليس كل ريف مصر يعانى من أمية تعليمية، وتم الأخذ فى الاعتبار تمثيل هذه الفئة لمعرفة رؤيتهم لمشروعات حياة كريمة التى تقوم الدولة بتشييدها بقريتهم، وقد مثلت الفئة الثانية المستوى التعليمى المتوسط، وقد بلغت نسبتها 50% من أفراد عينة الدراسة، وقد تتناسب هذه الفئة مع مستوى التعليم فى الريف المصرى بوجه عام حيث يميل مواطنوا الريف إلى الحصول على المؤهلات المتوسطة للانتهاء من العملية التعليمية من أجل تكوين الأسر أو البحث عن العمل لجلب الرزق إلى الأسرة، فى حين مثلت الفئة الثالثة المستوى التعليمى الجامعى، وقد بلغت نسبتها 30% من أفراد عينة الدراسة.

د- خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة الزواجية:

انقسمت عينة الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية إلى 70% متزوجين، و20% لم يسبق لهم الزواج، و10% أرامل، ويوضح هذا التباين مدى رؤية القرويين لمشروعات حياة كريمة وفقًا لمدى المسئولية الواقعة عليه داخل نطاق الأسرة، حيث تختلف رؤيتهم للمشروعات التنموية وفقًا لأولوياتهم المعيشية.

خامسًا: المفاهيم الأساسية للدراسة:

1- مفهوم المسئولية الاجتماعية:

يطرح التنظير الاجتماعى تعريفاً للمسئولية الاجتماعية باعتبارها "مسئولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأى عام، وتتميز هذه المسئولية بعودة السلطة فيها لمرجعية المجتمع والثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة فيها بالنتائج التى تتحقق على ساحة المجتمع، وفى هذا الإطار تدرك المسئولية الاجتماعية باعتبارها مسئولية الفرد أمام المجتمع تحددها أعرافه وتقاليده واحتياجاته وهى تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد فى المجتمع

وهى الأدوار التى تؤدى وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع حيث يستوجب عدم الوفاء بها العقاب من قبل المجتمع وهو العقاب الذى يبدأ مخففاً كاللوم، وينتهى إلى إنزال العقاب المادى بالشخص[3].

والمسئولية الاجتماعية التزام (سيكولوجى، أخلاقى، قانونى، مجتمعى، بيئى...إلخ) يعتمده الفاعل الاجتماعى (قد يكون فرد، جماعة، مؤسسة، بناء، مجتمعاً، أو حتى حضارة) أثناء تفاعله مع الآخرين، ويؤسس على معرفته لحقوقه وواجباته، ليس كفكرة بل كمبدأ لتطبيقها على أرض الواقع، والتى توجهها الخصوصية الاجتماعية والثقافية التى ينتمى إليها[4].

وتعرف "المسئولية الاجتماعية" إجرائيًا وفقًا للدراسة الراهنة بأنها:

التزام الفرد بالحفاظ على المشروعات القومية الكبرى التى تقيمها الدولة، من خلال الحفاظ على نظافتها ومراقبة سلوك الآخرين نحو الاعتداء عليها، والتعاون مع أجهزة الدولة فى الحفاظ على هذه المشروعات، وذلك من أجل استدامة هذه المشروعات للأجيال القادمة حتى يتوفر لديهم الرخاء.

2- مفهوم المسئولية القانونية:

المسئولية القانونية هى التى تترتب على إخلال الشخص بالتزام قانونى محدد، ويتحدد هذا المفهوم من خلال مجموعة من العوامل التى توضح المنشود من المسئولية القانونية وهى[5]:

أ- المسئولية القانونية تقوم على عنصر موضوعى وهى مسئولية شخص أمام شخص آخر.

ب-المسئولية القانونية لا تقوم إلا إذا كان هناك ضرر لحق بالغير الذي يمكن أن يكون فرد بذاته أو المجتمع بأكمله.

وتقسم المسئولية القانونية إلى مسئولية مدنية، ومسئولية جزائية، ومسئولية إدارية:

أ- **المسئولية المدنية:** وهى الجزاء الذى يترتب على المدين نتيجة إخلاله بالتزامه الذى أدى إلى إلحاق الضرر بالدائن وإفقار ذمته. فتقوم المسئولية المدنية على الضرر الذى يلحق بالفرد، ومن ثم يكون الجزاء فيها تعويض المضرور عن ذلك الضرر، ويحق للمضرور أن ينزل عن التعويض أو يتصالح عليه، وينتقل هذا التعويض إلى ورثة المضرور فى حالة وفاته[6].

ب-**المسئولية الجزائية**: وهى الجزاء الذى يترتب على الشخص الذى أخل بقاعدة من قواعد قانون العقوبات، أو أى نص جزائى خاص آخر، ولا تقوم المسئولية الجزائية إلا إذا كان هناك ضرر

---

[3] على ليلة، المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م. ص 51

[4] Kozy, Mohamed A. (2020),"social responsibility between the traditional and modern concept" BAU Journal – Society, Culture and Human Behavior: Vol. 1 : Iss. 2 , Article 11.

[5] إيثار موسى، تعريف المسئولية من الناحية القانونية، 24مايو 2023، https://www.mohamah.net/law

[6] هشام محمود العلى، محسن عبد الحميد البيه، طبيعة المسئولية المدنية للطبيب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد 13، العدد 84، يونيو 2023، ص 63

أصاب المجتمع، ويترتب على ذلك أن الجزاء فى المسئولية هو عقوبة، وتطالب بها النيابة العامة بصفتها ممثلة عن المجتمع، ولا تمتلك النيابة النزول عن الدعوى أو الصلح فيها[7].

ج- **المسئولية الإدارية**: وهى مسئولية الإدارة عن الأضرار التي تلحق بالغير، وهى على نوعين، وهما: المسئولية الإدارية القائمة على أساس الخطأ، والمسئولية الإدارية القائمة على أساس المخاطر[8].

وتعرف "المسئولية القانونية" إجرائيًا فى ضوء الدراسة الراهنة بأنها:

مسئولية الفرد الطبيعى العاقل عن كل فعل يصدر عنه يترتب عليه إحداث ضرر بالغير، أو بالمجتمع المحلى الذى يعيش فيه.

3- مفهوم القرويين:

تستخدم مصطلحات مثل (قرويون وفلاحون) بصورة متبادلة ولكن كلمة فلاح ليست محصورة فى التعريف المهنى الذى يشير إلى العامل المستقل أو المأجور الذى يعمل فى أرضه أو أرض الغير، بل تستخدم على أنه تصور شمولى أو موحد يعكس القيم الاجتماعية ورؤى العالم المشتركة بين هؤلاء الذين ولدوا ويعيشون فى المجتمع القروى، فالتمايز المهنى والاقتصادى بين أهل القرية لا يمنعهم من توحيد أنفسهم مع قيم الفلاحين أو من ينعتون أنفسهم على أنهم فلاحون. "فهؤلاء الذين لا يكونون منخرطين بشكل مباشر فى الاقتصاد الزراعى لديهم أقارب ورفاق وجيران منخرطون فى ذلك العمل[9].

إن الارتباطات المتضمنة فى هذا التصور - أى الفلاحين- تكون مهيمنة حتى أن التصور أو المصطلح ذاته يستخدم من قبل العمال غير الزراعيين، خاصة عند محاولتهم إقناع الفلاحين أنهم يشاركونهم القيم نفسها، والقرويون بذلك هم "كل من يعيشون فى المجتمع القروى سواء أكانت مهنتهم الأساسية الزراعة أم غيرها من المهن والحرف الأخرى، ما دامت تجمعهم ثقافة واحدة وقيم وعادات مشتركة"[10].

ويعرف "القرويين" أجرائيًا فى ضوء الدراسة الراهنة بأنه:

كل من يسكن بالقرية سواء كان يمارس العمل الزراعى، أو يمارس نشاطًا آخر غير الزراعة، ويربطهم قيم وعادات وتقاليد معينة تخلق نوعًا من التجانس بين هؤلاء الأفراد داخل القرية.

سادسًا: الإطار النظرى للدراسة:

1- المسئولية الاجتماعية: الأبعاد والمبادئ وآليات تحقيقها.

أ- أبعاد المسئولية الاجتماعية:

[7] معتز حمدالله أبو سويلم، المسئولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2014م، ص13.

[8] عامر عبد العزيز الفقى، أساس المسئولية الإدارية عن الإخلال بمبدأ المساواة والأعباء العامة عن القرارات الإدارية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد57، العدد1، مايو 2023م، ص 109

[9] همت بسيونى، القرويين وإشكالية تلقى الخطاب الدينى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2016، ص 4

[10] المرجع السابق، ص 5

إن المسئولية الاجتماعية لم تعد تقع على عاتق الأسرة والمجتمع والدولة فحسب، بل إنها تقع على عاتق العالم أجمع، فهى مسئولية جمعية وليست مسئولية فردية، أو هى مسئولية مشتركة يشترك فيها الأفراد على مستوى المجتمع الواحد، كما يشترك فيها العالم أجمع على مستوى العالم ككل[11]، وعلى هذا الأساس يتعين تحديد أبعاد المسئولية الاجتماعية على النحو التالى:

أ-1- البُعد الأخلاقى: الالتزام بالسلوك الأخلاقى المستوعب للجوانب العملية، والمعتقدات فى المجتمع، والالتزام بالقواعد الصحيحة، وعدم إلحاق الضرر بالفئات الأخرى؛ من أجل ضمان سيادة مفاهيم العدالة والنزاهة والاستقامة، وعدم الإخلال بالعمل[12].

أ-2- البُعد الاقتصادى: لا يشير إلى الكسب، كناحية من نواحى الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بمزاولة أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحكومة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقى[13].

أ-3- البُعد الاجتماعى: يركز على الإنسان الذى يمثل جوهر التنمية، وهدفها النهائى من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفيٌ الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، والاهتمام بالصحة والتعليم والتركيز والاهتمام بالمشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضرورى لتحقيق التنمية المستدامة[14].

ب- مبادئ و دوافع المسئولية الاجتماعية:

تتحقق المسئولية الاجتماعية من خلال مجموعة من المبادئ والدوافع تتمثل فى[15]:

المبدأ الأول: أن الجميع يتحمل المسئولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.

المبدأ الثانى: المشاركة فى العمل الخيرى هو أساس الاستقلال الاقتصادى.

المبدأ الثالث: ربط المسئولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية.

المبدأ الرابع: رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية.

ج- آليات تحقيق المسئولية الاجتماعية:

يتطلب تحقيق المسئولية الاجتماعية قدراً عاليًا من التكامل البنائى الاجتماعى، ويتأسس هذا التكامل عبر ثقافة واحدة تساهم فى ربط أفراد المجتمع وتوحيدهم فى بناء اجتماعى واحد يتألف من مجموعات

---

[11] أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظرى، المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م، ص 29

[12] شيماء حلمى، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ثلاثة وخمسون، جامعة طنطا، 2023م، ص96

[13] هديل العتوم، مفهوم المسئولية الاجتماعية وابعادها، نوفمبر 7، 2020،

https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-

[14] شيماء حلمى، مرجع سابق، ص 99

[15] احمد عبادة العربى، المسئولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع، المركز الدولى للابحاث والدراسات،

https://medadcenter.com/articles/40

تحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض فى نسق يتسم بتوزيع الحقوق والواجبات فى سُلم المسئولية الاجتماعية، وتتحقق المسئولية الاجتماعية من خلال تكيف ثلاثة مستويات يعد انتقاص واحد منهم معوقًا وظيفيًا فى تحقيق المسئولية الاجتماعية[16] وهى:

المستوى الأول: التكيف مع البيئة: وهو ضرورة تكييف الحياة الاجتماعية مع البيئة المحيطة بها تحقيقًا لدرجة عالية من التكامل مع الوجود الخارجى الذى يساهم فى توفير بيئة ملاءمة لخلق ثقافة المسئولية الاجتماعية[17].

المستوى الثانى: يتحدد عبر وظيفة التفاعل الداخلى فى النسق: وهو يؤكد على الجانب النظامى، ويهتم بمجموعة من الترتيبات النظامية التى يمكن عن طريقها توفير المساعدة فى دعم الحياة الاجتماعية وسيرها بصورة منظمة، ويتحقق ذلك عن طريق عمليات اجتماعية تستند إلى التعاون، وإقصاء الصراع، ويبدو هنا دور النسق الأسرى والقرابى الذى يعد التربة الأولى الذى تنمو فيها المسئولية بشقيها إذ إنه يمثل نسقًا ذا فاعلية قصوى فى تحقيق التكامل الاجتماعى، وتنبثق هذه الفاعلية من خصائص الدور الأسرى والقرابى إذ إنه يمثل المجال الذى تنجز فيه أنشطة اجتماعية كثيرة التى تنجز بواسطة جماعات (الأخوة – الأقارب)، والتى ينمو فى وسطها مفهوم المسئولية الاجتماعية[18].

المستوى الثالث: التكيف الثقافى: وهو يشير إلى اكتساب الإنسان لعادات وقيم مجتمعية حتى يصبح أكثر قدرة على المشاركة فى النشاط الاجتماعى، وتتحقق المسئولية الاجتماعية فى هذا المستوى عبر التزاوج بين وسائط التنشئة الاجتماعية المتباينة والتى تهدف إلى صياغة الذات المسئولة فى إطار نسق من التوقعات المتبادلة، وفى هذا الإطار يقتضى أن نؤكد أن تأسيس ثقافة المسئولية المجتمعية تتطلب حالة من "التوازن والتلاؤم" داخل البناء الاجتماعى[19].

والجدير بالذكر أنه إذا كان تحقيق التكيف كمتطلب أساسى لتحقيق المسئولية يُعد ضرورة وظيفية. فإن الإخلال بأى منها يُعد معوق لاتمام ثقافة المسئولية وتطبيقاتها داخل النسق، ذلك لأنه إذا كانت عملية التكيف تشكل الآلية التى يستخدمها النسق ليغرس بها حالة الانسجام بين الأجزاء المكونة لبنائه بحيث تقوم كافة الأجزاء بالأدوار المنوطة إليها والمسئولة عنها بما يحفظ للنسق تكامله ويساهم فى استمرار الوجود الحيوى المتفاعل الذى تحيا عليه فكرة المشاركة فى قيادة المجتمع، وقد يحدث للنسق ما يساهم فى إعاقة فاعلية آليات التكيف ويبدو هذا حينما تتقاعس أحد الأجزاء عن أداء دورها وهو ما يؤدى إلى توتر نسقى ينعكس على أمن النسق، وتبدو هذه التوترات على سبيل المثال عند الاختلاف على المنطلق الأيديولوجى لوسائط التنشئة المعنية بغرس ثقافة المسئولية، أو التخلى عن دورها فى الصياغة النظامية للنشء، أو غرس ثقافات مغايرة من شأنها تقويض الهوية وتفكيك الثقافة المؤسسة للنسق، وهو ما يشير

---

[16] برهان سليمان، مفهوم المسئولية الاجتماعية،
https://borhansoliman.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

[17] شيماء حلمى، مرجع سابق، ص 101

[18] غراز الطاهر، دور الثقافة التنظيمية فى بلورة المسئولية الاجتماعية فى منظمات الأعمال المعاصرة، مجلة الراصد العلمى، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة وهران، الجزائر، 2020، ص 94

[19] على ليلة، مرجع سابق، ص 69

إلى عدد من المعوقات الوظيفية التى تعوق النسق والتى قد يؤدى عدم تداركها إلى حالة من الفوضى المهددة لتحقيق المسئولية الاجتماعية[20].

2- حياة كريمة نحو المفهوم، والأهداف، والمبادئ، ومحاور العمل بالمبادرة.

أ- التعريف بمبادرة "حياة كريمة":

هى تلك المبادرة الوطنية التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، رئيس جمهورية مصر العربية فى 2 يناير من العام 2022، وهى مبادرة متعددة فى أركانِها، ومتكاملة فى ملامحها؛ تنبُع هذه المبادرة من مسئولية حضارية وبُعد إنسانى قبل أى شيء آخر. فهى أبعد من كونها مبادرة تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصرى، حيث تهدف أيضًا إلى التدخل الآنى والعاجل لتكريم الإنسان المصرى، وحفظ كرامته، وحقه فى العيش الكريم، ذلك المواطن الذى تحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادى والذى كان خيرًا مساندًا للدولة المصرية فى معركتها نحو البناء والتنمية[21].

ب- أهداف المبادرة[22]:

ب-1- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا فى الريف والمناطق العشوائية في الحضر.
ب-2- التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجًا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية.
ب-3- الارتقاء بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والبيئى للأسر المستهدفة.
ب-4- توفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.
ب-5- إشعار المجتمع المحلى بفارق إيجابى فى مستوى معيشتهم.
ب-6- تنظيم صفوف المجتمع المدن وتدعيم الثقة فى كافة مؤسسات الدولة.
ب-7- الاستثمار فى تنمية الإنسان المصرى.
ب-8- سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.
ب-9- إحياء قيم المسئولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية فى المراكز والقرى وتوابعها.

ج- المبادئ الأساسية للمبادرة[23]:

ج-1- الشفافية فى تداول المعلومات.
ج-2- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا.

---

[20] عادل عامر، المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى المؤسسات التعليمية الحكومية، مقال راى، دنيا الوطن، 2019/12/11، https://pulpit.alwatanvoice.com/article

[21] الموقع الرسمى للمبادرة الرئاسية حياة كريمة https://www.hayakarima.com/about.html

[22] المرجع السابق.

[23] المرجع السابق

ج-3- الالتزام والتعهد لكل شريك للقيام بدوره وفق منهجية العمل ومعايير الخدمات.
ج-4- دعم اللامركزية عن طريق تفويض السلطة، وإتاحة قدر أكبر من المرونة، وتقريب المسافة بين مستويات اتخاذ القرار.
ج-5- النزاهة فى أداء الخدمة لمستحقيها.
ج-6- الثقة المتبادلة بين كافة الجهات الشريكة والشباب المتطوع للعمل.
ج-7- التوازن بين تقديم التدخلات الخدمية والتدخلات التنموية والإنتاجية.

د- محاور عمل المبادرة[24]:

د-1- سكن كريم من خلال رفع كفاءة المنازل، وبناء أسقف، وبناء مجمعات سكنية فى القرى الأكثر احتياجًا، ومد وصلات مياه، وصرف صحى، وغاز، وكهرباء داخل المنازل.
د-2- المشروعات متناهية الصغر، وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية فى القرى.
د-3- الخدمات الطبية كبناء مستشفيات، ووحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر طبية، وإطلاق قوافل طبية تقدم من خلالها خدمات صحية من أجهزة تعويضية (سماعات، ونظارات بصرية، وكراسى متحركة، وعكازًا.. إلخ).
د-4- الخدمات التعليمية كبناء ورفع كفاءة المدارس، والحضانات وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية، وإنشاء فصول محو الأمية.
د-5- التمكين الاقتصادى من خلال التدريب والتشغيل من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
د-6- إنشاء مجمعات صناعية وحرفية وتوفير فرص عمل.
د-7- التدخلات الاجتماعية والتنمية الإنسانية والتى تشمل بناء وتأهيل الإنسان وتستهدف الأسرة، والطفل، والمرأة، وذوى الإعاقة، وكبار السن.
د-8- زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية.
د-9- التدخلات البيئية كجمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها.. إلخ.

3- المسئولية القانونية، وقانون حماية الممتلكات العامة للدولة.

أ- المقصود بالممتلكات العامة وأقسامها:

يقصد بالممتلكات العامة للدولة: الأشياء التى لا ينفرد بملكيتها شخص أو بعض أشخاص بل هى ملك للجميع كالمؤسسات بأنواعها والتى تقع تحت مظلة الملكية العامة أى ملكية المجتمع ككل وهى تشمل: الجسور، والطرق العامة، والمساجد، والجامعات، والمدارس الحكومية والهيئات، والمرافق العامة مثل: شبكات الكهرباء، والهاتف، والمياه، والصرف الصحى، والمراكز الخدمية مثل: المستشفيات، وأقسام الشرطة، والإسعاف، والحدائق العامة، والمتنزهات، ووسائل المواصلات، وينقسم الاعتداء على الممتلكات العامة إلى قسمين وهما[25]:

[24] المرجع السابق

[25] نوال سعيد يحى، الاعتداء على الممتلكات العامة صورة وأحكامه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 28، العدد 3، ص 13

القسم الأول: ما يقع على عين المال سواء أدى ذلك الإتلاف إلى هلاكها كليًا أو جزء منها وذلك مثل: إشعال النار فى الغابات، أو الحدائق العامة والمتنزهات سواء كان بتعمد الإتلاف أو لغرض الاستفادة منها فى تجهيز أكل أو إضاءة أو تدفئة ولكن تسبب فى الإتلاف سواء كان هذا الإتلاف كليًا أو جزئيًا.

القسم الثانى: مايقع على المنفعة سواء أدى ذلك إلى إتلافها كليًا أم جزئيًا وذلك كفصل التيار الكهربائى عن الأعمدة بتعمد الإتلاف.

ب- صور إتلاف الممتلكات العامة:

إتلاف الممتلكات العامة له صور عديدة ومنها[26]:

1- نسف المبانى وتفجيرها وإشعال الحرائق فى الأشجار والحدائق العامة.

2- تكسير محتويات الممتلكات العامة وتخريبها كالمقاعد فى المدارس، والمستشفيات، والمتنزهات، والحدائق العامة.

3- تشويه المظهر الخارجى للممتلكات العامة بالكتابة على جدرانها.

4- إهمال صيانة الممتلكات العامة من مبان، وأجهزة، ومرافق، مما يؤدى إلى تلفها تدريجيًا وتقلص النفع العام منها.

ج- إتلاف الممتلكات العامة فى القانون المصرى:

نص قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937م والمعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2003م فى بعض مواده على عقوبة الاعتداء على الممتلكات العامة على النحو التالى[27]:

- المادة 162 - كل من هدم أو أتلف عمدًا شيئًا من المبانى، أو الأملاك، أو المنشآت المعدة للنفع العام، أو الأعمال المعدة للزينة ذات القيمة التذكارية أو الفنية، وكل من قطع، أو أتلف أشجارًا مغروسة فى الأماكن المعدة للعبادة، أو فى الشوارع، أو فى المتنزهات، أو فى الأسواق، أو فى الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التى هدمها أو أتلفها أو قطعها، ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا ارتكبت الجريمة تنفيذًا لغرض إرهابى.
- المادة 162 مكرر - يعاقب بالسجن كل من تسبب عمدًا فى إتلاف خط من خطوط الكهرباء التي تملكها الحكومة، أو الهيئات، أو المؤسسات العامة، أو الوحدات التابعة لها، أو ترخص فى إنشائها لمنفعة عامة وذلك بقطعه الأسلاك الموصلة للتيار الكهربائى، أو الكابلات، أو كسر شيء من العدد، أو الآلاتن أو عازلات الأسلاك، أو إتلاف الأبراج، أو المحطات، أو الشبكات المتصلة بالخطوط الكهربائية المذكورة، أو جعلها كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت، بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي ولو مؤقتًا. فإذا حدث فعل من الأفعال المشار إليها فى هذه المادة نتيجة إهمال، أو عدم احتراس فتكون العقوبة الحبس الذى لا يجاوز ستة أشهر، أو الغرامة التى لا تجاوز خمسمائة جنيه، وفى جميع الأحوال يجب الحكم بدفع قيمة الأشياء التى أتلفها المحكوم عليه أو قطعها أو كسرها.

---

[26] المرجع السابق، ص 14

[27] قانون العقوبات المصرى، https://manshurat.org/node/14677

- المادة 162 مكرر أولاً - كل من ارتكب في زمن هياج أو فتنة فعلاً من الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أو قام بالاستيلاء على أحد مرافق توليد أو توصيل التيار الكهربائي المذكورة في الفقرة المشار إليها بالقوة الجبرية أو بأية طريقة كانت، بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي، وكذا كل من منع قهراً إصلاح شيء مما ذكر يعاقب بالسجن المشدد فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي أتلفها أو قطعها أو كسرها.

ويتضح من خلال عرض قانون العقوبات المصرى أنه جعل الاعتداء على الممتلكات العامة للدولة جريمة تستوجب العقاب عليها، وقد حدد وسيلة العقاب جراء هذا التعدى على الممتلكات العامة بالغرامة المالية التى تفرض على المعتدى وحدد لها حد أدنى وحد أقصى، بالإضافة إلى الحبس فى بعض أشكال التعدى خاصة فى حالة تكرار التعدى أو ارتباط التعدى ببعض الأعمال الإرهابية، ومن خلال الدراسة الحالية سوف نستعرض مدى وعى أفراد عينة الدراسة بهذا القانون والعقوبات التى نص عليها، بالإضافة إلى التعرف على رؤية عينة الدراسة حول العقاب المناسب للاعتداء على مشروعات حياة كريمة ومدى ارتباطها أو اختلافها مع العقوبات التى نص عليها القانون الحالى للحفاظ على الممتلكات العامة للدولة.

سابعًا: العرض التحليلى للدراسة فى ضوء المقابلات المتعمقة.

بناءً على ما سبق عرضه فى الإطار المنهجى والنظرى للدراسة ننتقل الآن لتحليل ما توصلت إليه الدراسة الميدانية فى ضوء المقابلات المتعمقة مع عينة الدراسة، حيث تم تقسيم العرض التحليلى للدراسة إلى مجموعة من المحاور نستعرضها على النحو التالى:

المحور الأول: حياة كريمة ورؤى المواطنين فى قرية مصرية.

القضية الأولى: إدراك المواطنين لمشروع حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لمدى إدراك أفراد عينة الدراسة للمقصود من مشروعات حياة كريمة، والهدف منها، حيث تكشف هذه القضية مدى شعور المواطن بما تقوم به الدولة من مشروعات تنموية لتحسين جودة الحياة للقرويين ومدى تضامنهم مع هذه المشروعات، وفى ذلك الإطار انقسم أفراد عينة الدراسة حول المقصود بحياة كريمة حيث ذكر 50% من أفراد عينة الدراسة أن المقصود من حياة كريمة هو قيام الدولة بإنشاء مشروعات البنية التحتية وتقديم الخدمات لتطوير القرية، حيث ذكرت إحدى حالات أن المقصود من حياة كريمة هو "قيامالحكومة بعمل مشروعات فى البلد بيطوروها يعنى"، وهذا ما أكدته الحالة التالية حيث ترى أن حياة كريمة هى "مشروعات الحكومة بتعملها فى القرى علشان يطوروها"[28].

فى حين تباين موقف النصف الآخر من أفراد عينة الدراسة حول المقصود من حياة كريمة فهناك من يربط بينها وبين مشروعات الحماية الاجتماعية "تكافل وكرامة"، حيث يرون أنها تعنى قيام الدولة بمساعدة الفقراء والأرامل والمطلقات ماديًا من خلال توجيه الدعم المالى لهم، حيث ترى إحدى حالات الدراسة أن حياة كريمة هى "قيام الحكومة بمساعدة الأرامل وبتساعد الناس اللى مش عندهم شغل وبيدوا للناس مساعدات مالية"، وهناك من لم يدرك ما الهدف والمقصد من مشروعات حياة كريمة التى تقوم

[28] حالة رقم (1) مشروعات الحكومة بتعملها فى القرى، حالة رقم (2) المشروعات اللى الحكومة بتعملها فى البلد، حالة رقم (4) ان الحكومة بتساعد الناس علشان تبنى البيوت القديمة، حالة رقم (8) الخدمات اللى بتتعمل فى البلد.

بها الدولة، حيث ذكرت إحدى حالات الدراسة أنها "مش متابعة التليفزيون وماعرفش حاجة عن حياة كريمة"[29].

ومن خلال ما سبق يتبين أن مفهوم حياة كريمة يتضح لدى المواطن من خلال الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ومدى حاجته التى يشعر بها. فالمواطن الذى يعيش فى مستوى معيشى متوسط يدرك أن حياة كريمة هى قيام الدولة بإنشاء مشروعات البنية التحتية لتحسين جودة حياته وتلبية الاحتياجات التى يحتاج إليها مثل رصف الطرق، والخدمات التعليمية والصحية لكى يستطيع المعيشة فى مستوى لائق هو وأسرته، بينما يدرك المواطن الذى ينتمى إلى مستوى معيشى منخفض أن حياة كريمة تعنى قيام الدولة بمساعدته ماديًا لتحسن مستوى معيشته اقتصاديًا، وهذا الفهم يربط بين ما تقوم به الدولة من مشروعات حماية اجتماعية مثل "تكافل وكرامة" وبين مشروعات "حياة كريمة".

القضية الثانية: حياة كريمة ومظاهر التحول فى الريف المصرى:

تعرض هذه القضية للمشروعات التى قامت بها الدولة فى مجتمع الدراسة والتى أدت إلى تحول القرية من حالة فقر الخدمات إلى حالة الانتقال للتحضر والرفاهة، حيث قامت الدولة بتشييد عدد من المشروعات بقرية نهطاى مثل مشروعات (الصرف الصحى، وتطوير شبكة مياه الشرب، وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل، وشبكة تليفونات أرضية وخدمات الإنترنت، وإنشاء مجمع مدارس ابتدائى وإعدادى وثانوى، وتطوير المدارس القديمة، وإنشاء مجمع تكنولوجى يشمل الخدمات الحكومية، وإنشاء وحدة طب أسرة، وتطوير مركز الشباب، ورصف الطرق، وإنتهاء بإنشاء نقطة شرطة)، وفى ذلك الإطار ترى إحدى أفراد عينة الدراسة أن المشروعات التى قامت بها الدولة بالقرية هى "غاز، وشبكة تليفونات، ورصف الشوارع، وإنشاء مستشفى طب أسرة، وترميم المدارس، ونقطة شرطة، ومجمع خدمات، وإنشاء مجمع مدارس جديد"، وتؤكد على ذلك الحالة من الدراسة حيث ذكرت أن المشروعات تتمثل فى "مشروعات المياة، وبناء منازل، ومدرسة تمريض، وصرف صحى"[30].

ويتضح من ذلك أنه على الرغم من عدم وعى المواطنين بالمقصود من حياة كريمة إلا أنهم يتلمسون جيدًا المشروعات التى تشيدها الدولة بالقرية ومظاهر تحول القرية من حالة فقر الخدمات والعوز وتدنى مستوى المعيشة إلى حالة التحضر والتقدم والرفاهة نتيجة لتشييد العديد من الخدمات داخل القرية من بنية تحتة ومشروعات تنموية ومرافق أساسية أدت إلى ازدهار مستوى معيشة المواطن القروى.

القضية الثالثة: حياة كريمة وأولويات واحتياجات المواطن المصرى:

[29] حالة رقم (3) التكافل الاجتماعى وان الناس تتبرع للدولة علشان تعمل حياة كريمة، حالة رقم (5) الحكومة بتساعد الناس الأرامل وبتساعد الناس اللى مش عندهم شغل وبيدوا للناس مساعدات مالية، حالة رقم (6) يعنى الحكومة بتقوم بتطوير المواطن، حالة رقم (7) اعرف ان فى شباب بتطوع فيها علشان يساعدوا الناس، حالة رقم (10) مش متابعة التليفزيون ماعرفش حاجة عن حياة كريمة.

[30] حالة رقم (2) رصف الشوارع – مجمع مدارس – مجمع خدمات، حالة رقم (3) مشروعات المياة – بناء منازل- وحدة صحية – مدرسة تمريض- مجمع مدارس – صرف صحى – رصف شوارع – غاز، حالة رقم (4) مركز شباب – مجمع خدمات – رصف الطرق، حالة رقم (5) رصف الطرق – بنوا بيوت للناس – التليفونات الارضية - النت، حالة رقم (6) رصف الطرق – مياه – غاز – تليفونات، حالة رقم (7) رصف الطرق - نقطة شرطة، حالة رقم (8) الغاز - رصف الطرق، حالة رقم (9) رصف الطرق – مجمع مدارس – وحدة صحية، حالة رقم (10) رصف الطرق – الصرف الصحى – الغاز – الوحدة الصحية – قافلة طبية.

تعرض هذه القضية لأولويات واحتياجات المواطنين بقرية نهطاى مجتمع الدراسة للمشروعات التى تقوم بها حياة كريمة بالقرية، وقد ذكر أفراد عينة الدراسة أن أكثر أولوياتهم واحتياجاتهم من المشروعات فى المرتبة الأولى هو إدخال الغاز إلى المنازل وذلك للتخفيف من أعباء الحصول على أنبوبة البوتاجاز التى كان يعانى مواطنو القرية من الحصول عليها فى بعض الأوقات وخاصة فى فصل الشتاء، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "الغاز لأنه ريح الناس من الأنابيب".

وفى المرتبة الثانية تأتى خدمة رصف شوارع القرية، حيث ذكر أفراد عينة الدراسة أن رصف الطرق من أهم الأولويات التى كان يحتاج إليها مواطنو القرية نظرًا لما كانوا يعانونه من أضرار فى فصل الشتاء من صعوبة التنقل داخل القرية، وصعوبة الذهاب إلى أشغالهم، وصعوبة وصول الطلاب إلى مدارسهم بسبب تراكم مياه الأمطار بالشوارع داخل القرية على أرض طينية تعيق حركة تنقلهم داخل القرية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "رصف الطرق كانت حاجة مهمة جدا لأن بصراحة كنا بنتبهدل فى الشتا وأولادنا ماكنتش بتعرف تروح المدارس".

وتأتى فى المرتبة الثالثة لأولويات واحتياجات القرويين من رؤية أفراد عينة الدراسة إنشاء مجمع للمدارس داخل القرية والذى يشمل على مدرسة ابتدائى وإعدادى وثانوى، وكذا إنشاء مدرسة ثانوية للتمريض بالقرية، حيث إن القرية كانت بحاجة إلى المزيد من الخدمات التعليمية لخدمة أبناء القرية والقرى المجاورة لها بدلاً من تكبد عناء الانتقال إلى أقرب مدينة لتلقى الخدمات التعليمية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "مجمع الخدمات التعليمية علشان ولادنا ماتروحش فى أماكن بعيدة".

وفى المرتبة الرابعة لأولويات واحتياجات القرويين بناء على رؤية عينة الدراسة كان مشروع الصرف الصحى، حيث ذكر أفراد عينة الدراسة أنه على الرغم من تعاون سكان القرية فى إنشاء شبكة صرف صحى بالجهود الذاتية تقديرًا لمسئوليتهم االجتماعية تجاه أنفسهم إلا أن المشروع بعدما اكتمل من خلال حياة كريمة كان أكثر نجاحًا حيث شمل كل الأماكن داخل القرية وبقدرة استيعابية لكل المنازل بالقرية، بالإضافة إلى ربط شبكة الصرف الصحى بالمدن المجاورة من خلال إنشاء محطة طرد لخدمة القرية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "الصرف الصحى دى اهم حاجة حصلت فى البلد".

وفى المرتبة الخامسة لأولويات واحتياجات القرويين فى المشروعات الخدمية بالقرية كان إنشاء نقطة شرطة لخدمة القرية والقرى المجاورة لها، وذلك لمزيد من حفظ الأمن والنظام للمواطنين داخل القرية، وقد عبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله "نقطة الشرطة علشان يكون فى نظام فى البلد"[31].

ويتضح من ذلك مدى اتساق رؤية الدولة مع أولويات واحتياجات المواطن المصرى حيث إن الدولة تقوم بالنهوض بمستوى معيشة المواطن فى كافة المجالات التى تشغل فكره وقد تمثل ذلك فى مشروعات حياة كريمة بمجتمع الدراسة، حيث إن هذه المشروعات توافقت مع أولويات واحتياجات المواطنين بالقرية وخاصة فى مشروعات (الغاز، ورصف الطرق، ومجمع الخدمات التعليمية، والصرف

[31] حالة رقم (1) الغاز لانه ريح الناس من الانابيب، حالة رقم (2) الغاز ورصف الطرق لانه نضف البلد فى الشتا، حالة رقم (3) مجمع المدارس لأنه خدم كل الناس فى البلد وكانت اللبلد محتاجاه، والخدمات الصحية زى 100 مليون صحة لانها بتساعد الناس فى الكشف عن الامراض وعلاجهم، حالة رقم (4) رصف الطرق كان نفسى يتعمل وحصل علشان كنا نتعب جدا فى الشتا وكمان المدارس بقت كويسة جدا، حالة رقم (5) رصف الطرق كانت حاجة مهمة جدا لان بصراحة كنا بنتبهدل فى الشتا واولادنا ماكنتش بتعرف تروح المدارس، حالة رقم (6) رصف الطرق، حالة رقم (7) نقطة الشرطة علشان يكون فى نظام فى البلد، حالة رقم (8) مجمع الخدمات التعليمية علشان ولادنا ماتروحش فى اماكن بعيدة، حالة رقم (9) الغاز علشان ارتاحنا من الانابيب ، حالة رقم (10) الصرف الصحى دى اهم حاجة حصلت فى البلد.

الصحى، ونقطة الشرطة)، هذا بالإضافة إلى المزيد من المشروعات التنموية التى أقامتها الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين بالقرية (كالمركز التكنولوجى، ومركز الشباب، ووحدة طب الأسرة).

القضية الرابعة: مشروعات حياة كريمة بقرية مصرية بين الواقع والمأمول:

تعرض هذه القضية لما تم تنفيذه من مشروعات تنموية بمجتمع الدراسة، وبين المأمول الذى يرغب فيه مواطنو مجتمع الدراسة من مشروعات تنموية بالقرية، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مشروعات البنية التحتية بالقرية قد اكتملت بشكل ملحوظ وأدت إلى تغيير القرية من حالة الفقر وتدنى مستوى المعيشة إلى حالة من التقدم والتحضر، كما أكد أفراد عينة الدراسة أن كل أولوياتهم التى كانوا يرغبون بها قد اكتملت فى القرية ولم يتبق إلا القليل من الاحتياجات التى يرغبون بتوافرها، كإنشاء مصنع داخل القرية لخدمة المواطنين بها وخاصة المصانع التى تتعلق بإنتاج الألبان، والأعلاف نظرًا لارتباط هذه المشروعات باحتياجات المواطنين داخل القرية، وتتكون عقيدة هذه الاحتياجات لديهم من الثقافة النوعية لديهم فما زالت الثقافة الريفية تسيطر على أفكارهم وتشكل رغباتهم واحتياجاتهم على الرغم من أشكال التحضر الذى قامت به مشروعات حياة كريمة داخل القرية، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة أولوياتهم تكمن فى "إنشاء مصنع للشباب فى القرية هما عملوا كل حاجة حلوة فى القرية بس الشباب قاعد من غير شغل ياريت يكون فى مصنع علشان يشتغلوا" ،كما حددت الحالة التالية أولوياتها فى "إنشاء مصنع ألبان وأعلاف علشان يخدم القرية والقرى المجاورة وكمان يساعد أن الشباب فى القرية تشتغل".

وعلى ذلك يتضح أنه على الرغم من حالة الرضا التى توافرت لدى مواطنى مجتمع الدراسة جراء قيام الدولة بتنفيذ مشروعات حياة كريمة والتى أدت إلى شعورهم بارتفاع جودة الحياة لديهم إلا أنهم ما زالوا يرغبون فى المزيد من الخدمات وفقًا لاحتياجاتهم باعتبارهم قرويين من توافر المصانع التى تخدم أهل القرية والقرى المجاورة لهم وتساعد فى الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين من خلال خلق فرص عمل لهم والقضاء على البطالة بينهم، وفى هذا السياق تأتى مسئولية المجتمع المدنى ورجال الأعمال، حيث يرى "أحمد زايد" أن من الضرورى أن تتكاتف المستويات المختلفة للمسئولية من أجل حياة أفضل، ومن الطبيعى أن ينعكس هذا الاهتمام أولاً فى مجال الاهتمام بالمسئولية التضامنية للشركات ورجال الأعمال من أجل خدمة المصالح العليا للمجتمعات[32].

المحور الثانى: رؤية القرويين للمسئولية الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة.

القضية الخامسة: المسئولية الاجتماعية للمواطنين نحو مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤية أفراد عينة الدراسة للمسئولية الاجتماعية للمواطنين نحو مشروعات حياة كريمة بمجتمع الدراسة، والدور الواقع عليهم فى الحفاظ على هذه المشروعات التى شيدتها الدولة، وذلك من أجل العمل على استدامة هذه المشروعات للأجيال القادمة حتى لا يعانوا فى المستقبل من أعباء التنمية التى يعانى منها الجيل الحالى، وفى هذا الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن مسئوليتهم الاجتماعية تتحدد من خلال الحفاظ على هذه المشروعات وضرورة تعاون المواطنين فيما بينهم على الحفاظ على هذه المشروعات من خلال الحرص على نظافة القرية وعدم التخريب فى هذه المشروعات بكافة الطرق على أن يعتبر كلُ منهم أن هذه المشروعات ملكية خاصة له يحافظ عليها مثلما يحافظ على بيته الخاص، حيث ترى إحدى حالات الدراسة "لازم الناس كلها تتعاون مع بعض للحفاظ على نظافة الشوارع

[32] أحمد زايد، مرجع سابق، ص 30

والمشروعات اللى اتعملت ويمنعوا أى تخريبب للمشروعات دى"، وتؤكد على ذلك الحالة التالية حيث ترى "الناس لازم تحافظ وكل واحد لازم يبقى عارف أن المشروعات دى زى بيته بالظبط لازم يحافظ عليها ويتعامل مع الشارع كأنه بيته ينظفه زى بيته علشان البلد تفضل جميلة"[33].

ويتضح من خلال ذلك مدى شعور المواطنين بمسئوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة بقريتهم حرصًا منهم على الحفاظ على هذه المشروعات نظرًا لما شاهدوه من تغيرات وتطورات بقريتهم مجتمع الدراسة.

القضية السادسة: رؤية القرويين لمسئوليتهم الشخصية نحو مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤية القرويين لذاتهم وللدور الذى يقومون به للحفاظ على مشروعات حياة كريمة كمعيار لتحديد مسئوليتهم الاجتماعية نحو هذه المشروعات، وفى ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن دور كل فرد يتمثل فى الحفاظ على نظافة القرية من التلوث من خلال النظافة المستمرة للشوارع المقيمين بها، وعدم إلقاء القمامة بالشوارع، والتعاون على تصميم صناديق لتجميع القمامة تكون معلقة على المنزل حتى لا تنتشر القمامة بالشارع، وهذا ما عبرت عنه الحالة التالية " لازم نحافظ على نظافة الشارع وكل واحد ينظف قصاد بيته وكل بيت يركب باسكت تحت البيت لتجميع القامامة فيها بدل الشارع".

وفى سبيل رؤية المواطن لمسئوليته الاجتماعية ذكر أحد أفراد العينة أنه يجب حرص كل فرد على التعاون مع الجيران للحفاظ على المشروعات والحرص على نظافة القرية ويكون دورهم إيجابيًا فى تنمية هذه المشروعات من خلال التعاون فى تجميل الشوارع المقيمين بها من خلال زرع نباتات الزينة التى تجعل الشارع فى صورة أجمل وتعطى رسالة للآخرين بالحفاظ المستمر على نظافة القرية، حيث يرى "بنضف الشارع وبتعاون مع الجيران فى الحفاظ على نظافة الشارع وتطويرة بنزرع أشجار زينة علشان تجميل شكل الشارع ونعلم ولادنا يحافظوا على نظافة البلد".

كما أكد آخرون من أفراد عينة الدراسة أن مسئوليتهم الاجتماعية نحو هذه المشروعات تكمن فى نشر الوعى وتبنى الدور التوعوى لأفراد أسرهم والمحيطين بهم بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات لكى تستمر لفترات طويلة تشهدها الأجيال القادمة، حيث عبرت عن ذلك الحالة التالية "أوعى الناس اللى حواليا بالحفاظ على المشروعات ولازم أبدء بتوعية أسرتى وأعلم ولادى ما يرموش حاجة فى الشارع ويحافظوا على مدرستهم"[34].

[33] حالة رقم (1) ان الناس تراقب بعضها ومافيش حد يسيب غيره يخرب فى المشروعات دى ويتعانوا مع بعض على نظافة القرية، حالة رقم (2) يتعاونوا مع بعض علشان يحافظوا على نظافة الشوارع ويشتركوا مع بعض فى تجميل القرية، حالة رقم (3) التعاون مع بعضهم للحفاظ على المشروعات اللى اتعملت فى القرية، حالة رقم (4) الناس مش هاتعمل حاجة الحكومة هى اللى تحافظ يكون فى لجنة بتابع المشروعات باستمرار ويكون فى عربيات نظافة تابعة للوحده المحلية علشان تحافظ على نظافة القرية، حالة رقم (5) الناس تتعاون مع بعض للحفاظ على المشروعات وينظفوا الشوارع وكل واحد يبدأ بنفسه من أمام بيته ومايرموش القمامة فى الشارع، حالة رقم (6) لازم يكون فى وعى عند الناس بالحفاظ على المشروعات اللى اتعملت وكل اسرة تبدأ بنفسها انها توعى اولادها بالحفاظ على المشروعات وكما المدرسة لها دور انها توعى الطلاب الحفاظ على نظافة المكان ونظافة الشارع، حالة رقم (7) الناس المفروض تتعاون على الاهتمام بالمشروعات اللى اتعملت ومايخربوش المشروعات دى، حالة رقم (8) يحافظوا على نظافة الشوارع ومايرموش فيها قمامة.

[34] حالة رقم (1) المحافظة على المشروعات وعدم القاء القمامة فى الشارع، حالة رقم (3) احافظ على نظافة المكان وانصح اسرتى تحافظ على نظافة البلد، حالة رقم (4) بعمل اللى بقدر عليه بنظف الشارع وبتبرع فى حالة عمل مشروعات للبلد، حالة رقم (5) عدم القاء القمامة فى الطريق والنظافة المستمرة امام المنزل والتعاون مع الجيران على النظافة، حالة رقم (7) احافظ على المشروعات ماخربش فيها واحافظ على

ويتضح من ذلك مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لمسئوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة والتى تمثلت فى الحفاظ على نظافة القرية، وعدم إلقاء القمامة فى الطرق والشوارع داخل القرية، والحرص على تجميعها فى أماكن مخصصة لذلك، والتوعية لأفراد الأسرة والعائلة والمعارف بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات، ويعد ذلك أحد أنماط المسئولية الاجتماعية للفرد حيث يرى "على ليلة" أن المسئولية الاجتماعية تُشكل للفرد الدائرة الأولى من دوائر المسئولية وهى الدائرة التى يصبح الفرد فيها هو الفاعل المحورى وحسبما يذهب "جون ستيورات مل" فإن الفعل الأخلاقى والمسئولية الاجتماعية لا تُفرض على الإنسان من خارجه، ولكنها مقصد صاحبها كما أنها تعبير عن إرادته، وعلى ذلك نجد أن الفرد عليه واجبات لكل دوائر المسئولية الاجتماعية التى تتلو دائرة المسئولية الفردية، فعليه مسئولية تجاه الجماعة التى ينتمى إليها، وعليه مسئولية تجاه المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه، وكذلك عليه مسئولية تجاه المجتمع العام الذى يعيش فيه[35].

القضية السابعة: موقف القرويين تجاه أوجه التعدى على مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لرؤى أفراد عينة الدراسة حول أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة وموقفهم ممن يقومون بأشكال التعدى على هذه المشروعات، حيث ذكر أغلب أفراد عينة الدراسة أنه فى حالة قيام أحد الأشخاص بالتعدى على مشروعات حياة كريمة التى تم تنفيذها بالقرية فإن الوسيلة الأولى التى سوف يستخدمونها مع هؤلاء الأشخاص تكمن فى توجيه النصح إليهم بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات، وعدم التعدى عليها، وتوعيتهم بأهمية هذه المشروعات لهم ولأبنائهم حاليًا ومستقبلاً، حيث أفاد أحد أفراد عينة الدراسة بأنه سوف ينصح المخرب بأهمية هذه المشروعات قائلاً "هانصحة يحافظ عليها وأوعيه بأهميتها ومش هاسيبه يخرب فيها"[36].

وفى نفس الإطار ذكر أغلب أفراد عينة الدراسة أن الوسيلة الثانية التى سوف يستخدمونها جراء رؤية أحد الأشخاص يعتدى على مشروعات حياة كريمة هى التوجه بتقديم الشكوى ضد هذا الشخص للجهات المسئولة، وقد تمثلت هذه الجهات فى نظرهم أولاً "بالوحدة المحلية" بالقرية، وثانيًا "بنقطة الشرطة"، ولعل السبب يعود فى ذلك إلى إدراك المواطن القروى أن "الوحدة المحلية" هى الجهة المنوط بها الإشراف على هذه المشروعات، وهى الجهة التى تحقق الضبط الاجتماعى وتحقق الجزاء على كافة أشكال الإعتداء من المواطنين على المشروعات العامة التى تقوم بها الدولة بحياة كريمة، ولعل السبب قد يرجع فى ذلك أيضًا إلى أن المجتمع القروى ما زال مجتمعًا متجانسًا يقوم على الترابط العائلى، والعلاقات الجمعية، ويتكون من العصبات العائلية التى تربطهم ببعضهم داخل القرية صلات القرابة، والمصاهرة مما يجعل فكرة اللجوء إلى جهاز الشرطة لديهم لفض النزاعات، أو توجيه الشكوى للتعدى على الممتلكات العامة غير مدرجة فى معتقداتهم حفاظًا منهم على العلاقات فيما بينهم، حيث ذكر أحد

نظافة البلد، حالة رقم (9) بحافظ على نظافة البلد ومش برمى القمامة فى الشارع بنستنى العربية تمر فى البلد ونسلمها القمامة، حالة رقم (10) بحافظ على نظافة البلد ومش برمى الزبالة فى الشارع وبنظف كل يوم امام البيت عندى.

[35] على ليلة، مرجع سابق، ص 81

[36] حالة رقم (5) هانصحه يحافظ على المشروعات ومايخربش فيها، حالة رقم (7) هانصحه ما يخربش، حالة رقم (9) هانصحه ما يخربش ويحافظ على المشروعات.

أفراد عينة الدراسة فى ذلك "لو شفت حد بيخرب هاشتكيه للوحدة المحلية"، فى حين ذكر آخر "هاشتكيه لنقطة الشرطة لأنه كده بيخرب فى بيتى مش فى المشروع لأن المشروع ده بيتى"[37].

ويتضح من ذلك أن أكثر الوسائل التى سوف يلجأ إليها القرويون عند الاعتداء على المشروعات التى تشيدها الدولة ضمن مبادرة حياة كريمة هى: النصح والإرشاد فى المقام الأول، ثم اللجوء إلى تقديم الشكوى ضد هؤلاء المخربين فى المقام الثانى، وقد تمثلت أهم جهات تقديم البلاغات ضد هؤلاء المخربين فى "الوحدة المحلية" أولاً، ثم "نقطة الشرطة" ثانيًا، وهذا يدفعنا إلى ضرورة توجيه الدولة إلى ضرورة توفير كافة سبل التعاون بين "الوحدات المحلية" وجهاز الشرطة للتصدى إلى كافة أشكال التعدى على مشروعات حياة كريمة نظرًا لعدم رغبة المواطنون فى الذهاب إلى جهاز الشرطة مباشرة حرصًا منهم على الحفاظ على علاقتهم الاجتماعية داخل القرية وما يربطهم من علاقات القرابة، والمصاهرة.

القضية الثامنة: أشكال تعدى القرويون على مشروعات حياة كريمة:

تعرض هذه القضية لأشكال الاعتداءات على مشروعات حياة كريمة وأنماط السلوك غير السوى الذى يمارسه المواطنون بالقرى نحو تلك المشروعات، وفى ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن أكثر أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة التى يمارسها المواطنون بالقرية هى الاعتداء على رصف الطرق داخل القرية فى المقام الأول والتى تتمثل فى: (روث المواشى الذى يتساقط بالشوارع عند ذهاب المزارعين إلى الأرض الزراعية، وقيام المواطنين بالتكسير فى الأسفلت أمام المنازل لعمل مطبات لوسائل النقل)، حيث أفاد بذلك أحد أفراد عينة الدراسة بقوله "روث المواشى اللى الفلاحين محملينها فى العربيات بتقع على الأرض وتخرب فى الأسفلت"، وأكد على ذلك الحالة التالية حيث ترى إن حالات التخريب أن "فى ناس بتكسر فى الأسفلت وتعمل مطبات قصاد بيتها وروث المواشى بسبب إهمال الفلاحين".

وفى المقام الثانى من أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة من وجهة نظر عينة الدراسة هو إلقاء القمامة فى الشوارع، وعدم الحفاظ على نظافة الشوارع المقيمين بها داخل القرية، وقيام بعض السيدات بإلقاء المياه الخاصة بنظافة المنزل فى الشارع مما يلحق الأذى بالمارة من المواطنين، حيث ذكر أحد أفراد العينة فى ذلك بقوله "الستات بترمى ماء التنضيف فى الشارع، والناس بترمى القمامة فى الشارع" وأكد على ذلك الحالة التالية حيث ترى أن أشكال التخريب تتمثل فى "الناس اللى بترمى القمامة فى الشارع – الناس اللى بترمى ماء التنظيف فى الشارع".

وفى المقام الثالث من صور الاعتداء على مشروعات حياة كريمة من وجهة نظر عينة الدراسة هو قيام بعض المواطنين بصرف روث المواشى التى يمتلكونها على الصرف الصحى بالقرية مما يؤدى

[37] حالة رقم (1) هانصحه الاول وبعد كده لو عاد الموضوع هاشتكية للوحدة المحلية، حالة رقم (2) هانصحه مرة واتنين وبعد كده هاقدم فيه شكوى للوحدة المحلية، حالة رقم (3) هانصحة الاول واكلم اهله ولو خرب تانى هاشتكيه للوحدة، حالة رقم (8) هابلغ نقطة الشرطة بس ياريت الشرطة تستجيب بسرعة.

إلى تعطيل شبكة الصرف الصحى بالقرية والتى يعانى منها معظم السكان، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة أن أحد أشكال التعدى هى "الناس اللى بتصرف روث المواشى على المجارى"[38].

ويتضح مما سبق أن أكثر أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة التى يقوم بها المواطنون فى القرى هى إتلاف رصف الطرق بسبب روث المواشى التى يمتلكها المزارعون والتى ينتقلون بها إلى الأرض الزراعية بشكل يومى، وقيامهم بصرف روث الماشية على الصرف الصحى مما يؤدى إلى تدمير كلُ من شبكة الطرق بالقرية وشبكة الصرف الصحى، ولعل السبب يرجع إلى أن الثقافة الريفية المترسخة لدى المواطن القروى ما زالت هى المسيطرة على فكره وعلى سلوكه، فلم تنجح كل مظاهر التحضر التى تحيط به من تغيير ثقافته الريفية التى نشأ عليها، ولعل ذلك يحتاج إلى مزيد من التوعية بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات وتجنب القيام بهذه السلوكيات التخريبية التى تدمر البنية التحتية مع مراعاة الثقافة النوعية للقرويين من المزارعين لكى لا يشعر المواطن أن هذه المشروعات قد سلبت منه ثقافته التى تربى عليها.

المحور الثالث: الضبط الاجتماعى ووعى القرويون بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

يقصد بالضبط الاجتماعى "العمليات الاجتماعية والسياسية التى تنظم سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد المتوافق عليها مجتمعيًا[39]"، كما أنه "ذلك النمط من الضغط الذى يمارسه المجتمع على جميع أفراده للحفاظ على النظام ومراعاة القواعد المتعارف عليها"[40]، وينقسم "الضبط الاجتماعى" إلى نوعين: النوع الأول هو الضبط الاجتماعى غير الرسمى الذى يحتوى على مجموعة من الوسائل مثل: العادات والتقاليد، والعرف، والقيم، والدين، والنوع الثانى هو الضبط الاجتماعى الرسمى الذى يتمثل فى القانون الوضعى المكتوب[41].

إن فكرة "الضبط الاجتماعى" تتضمن التحكم ووضع القيود والتسلط والإخضاع والتنظيم بوجه عام، كما تتضمن فعل التوجيه والإرشاد، وإيجاد التواؤم أو الحفاظ على التماسك بحيث يمكن القول بأن كل ما يحافظ على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة فى المجتمع يدخل ضمن الضبط الاجتماعى[42].

وعلى ذلك سوف نستعرض من خلال هذا المحور مدى وعى القرويين بالقوانين التى تنظم الضبط الاجتماعى للحفاظ على الممتلكات العامة للدولة، ومقترحاتهم للعقوبات التى يجب أن تفرض على من

---

[38] حالة رقم (1) روث المواشى من الفلاحين وهما محملينها فى العربيات بتقع على الارض وتخرب فى الاسفلت، حالة رقم (2) الستات بترمى ماء التنضيف فى الشارع، والناس بترمى القمامة فى الشارع – وروث المواشى والفلاحين رايحين الغيط، حالة رقم (3) روث المواشى فى الشوارع والناس اللى بترمى قمامة فى الشارع، حالة رقم (4) عدم النظافة أمام البيوت – روث المواشى – القاء القمامة فى الشارع، حالة رقم (5) فى ناس بتكسر فى الاسفلت وتعمل مطبات قصاد بيتها وروث المواشى بسبب اهمال الفلاحين، حالة رقم (6) اكتر شكل تخريبى هو روث المواشى وده علاجه صعب لان احنا بلد فلاحين الناس عندها ارض وبتسرح بالمواشى بتاعتها، حالة رقم (7) الناس اللى بترمى القمامة فى الشارع، حالة رقم (8) مافيش تخريب الناس هنا كلها متعاونه، حالة رقم (9) الناس اللى بتكسر فى الاسفلت علشان تعمل مطبات والناس اللى بترمى ماء النظافة فى الشارع، حالة رقم (10) الناس اللى بتصرف روث المواشى على المجارى – الناس اللى بتكسر فى الاسفلت علشان المطبات – الناس اللى بترمى القمامة فى الشارع – الناس اللى بترمى ماء التنظيف فى الشارع.

[39] Mathieu deflem, The handbook of social control, wiley-blackwell, new york, 2019, p 49

[40] آمال عبد الحميد وآخرون، علم الاجتماع القانونى والضبط الاجتماعى، دار المسيرة، الاردن، 2010، ص 49

[41] حسن الساعاتى، علم الاجتماع القانونى، دار الانجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص 9

[42] حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا فى المجال التطبيقى، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 1989، ص 187

يقوم بالاعتداء على مشروعات حياة كريمة ومدى توافقها مع العقوبات المنصوص عليها بقانون حماية الممتلكات العامة للدولة.

القضية العاشرة: الوعى القانونى لدى المواطنين بقانون حماية الممتلكات العامة:

يرتبط الوعى القانونى بالمسئولية الاجتماعية حيث إن توافر الوعى القانونى يُحمل الجميع المسئولية إزاء تنمية وتطوير كافة سبل الحياة فى المجتمع، وذلك وفقًا لما تقضى به القوانين الواجبة النفاذ فى سبيل تحقيق مزيد من الرفاهية[43]، وعلى ذلك تعرض هذه القضية لمدى توافر الوعى بالقانون عند المواطنين بالقرى وخاصة قانون حماية الممتلكات العامة نظرًا لما تقوم به الدولة من مشروعات حياة كريمة وهى تأول جميعًا إلى الملكية العامة للدولة، وفى ذلك الإطار تباين أفراد عينة الدراسة حول الوعى بقانون حماية الممتلكات العامة للدولة حيث ذكر نصف أفراد عينة الدراسة وعيهم بوجود قانون يعاقب على الاعتداء على ممتلكات الدولة، وقد تنوعت مصادر الوعى بالقانون لأفراد عينة الدراسة حيث تمثلت هذه المصادر فى (الدراسة، العمل، وسائل الإعلام، المرور بتجربة سابقة)، وذلك كما بين أحد افراد العينة حيث تذكر حالة "عرفتها لأنى خريج شريعة وقانون"، وذكرت حالة أخرى معرفتها من خلال "عرفتها لأنى كنت شيخ معهد"، وقد ذهبت الحالة التالية إلى معرفتها بالقانون من خلال "عرفتها لأن فى واحد جرنا كسر عمود كهرباء اتعمله محضر بغرامة"[44].

وعلى خلاف ما سبق نجد أن النصف الآخر من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم الوعى بوجود قانون لحماية الممتلكات العامة للدولة[45].

ويتضح مما سبق أن هناك حالة من ضعف الوعى القانونى، أو الجهل لدى المواطنين خاصة فيما يتعلق بالممتلكات العامة للدولة، حيث إن نصف أفراد عينة الدراسة يعرفون قانون التعدى على الممتلكات العامة إما سماعى، أو عن تجربة سابقة، ولم يكن لديهم الوعى الكافى بآليات العقاب فى هذا القانون، فى حين أن النصف الآخر من العينة لم يكن لديه معرفة تامة بهذا القانون، ولعل ذلك الأمر الذى يحتم على الدولة المضى قدمًا فى نشر الوعى القانونى للمواطنين خاصة فى القوانين التى ترتبط بالمعاملات اليومية، ويندرج تحت هذه القوانين قانون حماية الممتلكات العامة؛ فالمواطن فرد يعيش فى مجتمع يعتمد كليًا على الممتلكات العامة، ومن ثم وجب على الدولة توعيته بهذه القوانين لمعرفة واجباته كما يعرف حقوقه.

القضية الحادية عشرة: رؤية القرويين لآلية تحقيق الضبط الاجتماعى للاعتداء على مشروعات حياة كريمة:

[43] محمود بسطامى، الوعى القانونى والمواطنة الفاعلة فى مصر فى إطار المسئولية الاجتماعية، المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م، ص 646

[44] حالة رقم (1) عرفتها لانى خريج شريعة وقانون، حالة رقم (3) عرفتها لانى كنت شيخ معهد، حالة رقم (7) عرفتها من التليفزيون، حالة رقم (8) عرفتها لان فى واحد جرنا كسر عمود اتعمله محضر بغرامة، حالة رقم (10) عرفتها من التليفزيون.

[45] حالة رقم (2) لا اعرف، حالة رقم (4) لا اعرف، حالة رقم (5) لا اعرف، حالة رقم (6) لا اعرف، حالة رقم (9) لا اعرف.

تعرض هذه القضية لرؤى القرويين للآليات التى يتم من خلالها تحقيق الضبط الاجتماعى للحفاظ على مشروعات حياة كريمة بالريف المصرى، وفى ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن أكثر الوسائل الجادة التى يتحقق من خلالها الضبط الاجتماعى للحفاظ على مشروعات حياة كريمة هى فرض غرامات مالية فورية غير قابلة للتصالح لمن يقوم بالاعتداء على مشروعات حياة كريمة مع مراعاة أن تتناسب هذه الغرامات مع طبيعة الاعتداء الذى قام به أحد المعتدين سواء كان عن قصد أم دون قصد، وقد أجمع أفراد عينة الدراسة على أن هذه الغرامة يجب أن تتراوح بين حد أدنى لا يقل عن ألف جنيه وحد أقصى يصل إلى خمسة آلاف جنيه مع إلزام المعتدى بإصلاح الجُرم الذى ارتكبه على نفقته الخاصة خلاف الغرامة التى قام بدفعها، وذلك كما بينت حالات الدراسة "الغرامة الفورية دون تصالح ويكون أقل حاجة 1000جنيه وأقصى حاجة 5000 جنيه علشان الناس تتعلم تحافظ على المشروعات ونظافة البلد"، وذكرت أخرى "يكون فى غرامة مالية مناسبة للتخريب اللى تم وما تقلش عن 1000جنيه وأقصى حاجة 5000 جنيه وكمان الناس تصلح الحاجة اللى خربت على حسابها غير الغرامة من أتلف شئ عليه إصلاحه"، وتأكيدًا على إلزام المعتدى بإصلاح ما قام بإتلافه أكدت الحالة التالية على "اللى خرب حاجة يصلحها على حسابه أيًا كانت التكلة، ومن أفسد شئ عليه إصلاحة"[46].

ويتضح مما سبق أن هناك اتفاقًا من أفراد عينة الدراسة على أن أفضل آلية لتحقيق الضبط الاجتماعى لكافة أشكال الاعتداء على مشروعات حياة كريمة هى فرض الغرامات المالية على المعتدين، وأن يتم وضع حد أدنى وأقصى للغرامات لتتناسب مع أشكال الاعتداء على المشروعات، على أن تكون هذه الغرامات فورية وغير قابلة للتصالح لكى لا يعود هؤلاء المعتدون إلى ارتكاب هذا الفعل مرة ثانية، ومن الملاحظ أنه على الرغم من عدم وعى معظم أفراد عينة الدراسة بالعقوبات الواردة بقانون حماية الممتلكات العامة إلا أن الفطرة عند عينة الدراسة قد تشابهت مع المشرع حين وضع القانون، حيث ينص قانون حماية الممتلكات العامة على فرض غرامات مالية فورية فى حالة الاعتداء على الممتلكات العامة، وكأن المُشرع يعكس حال المواطنين وآلية العقاب المناسبة التى يرضخون لها.

المحور الرابع: رؤى القرويين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة.

القضية الثانية عشرة: رؤى المواطنين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة:

بداية يُعرف قاموس علم الاجتماع "الوعى الاجتماعى" بأنه اتجاه عقلى مستمد من الواقع حيث يمكن للفرد إدراك ذاته وبيئته ومجتمعه باعتباره عضواً فيه، أى أن الوعى ينطلق من الواقع أو هو انعكاس له، ويعنى إدراك العلاقات بين الأشياء والظواهر وفهمها للتصرف حسب الخبرة التي تأتى تباعًا[47]، وهو محصلة وجود الإنسان في محيط اجتماعى ذى ثقافة أيًا كانت درجة تقدمها، بمعنى أن ما يحدد طبيعة الوعى هو تفاعل الأفراد فيما بينهم ومع بيئتهم، وتراكم المعارف بما يضمن استمرار الحياة سواء الفكرية أو الاقتصادية، وما يمتد لها من إبداع وابتكار وما يساعد أو يعيق تجاوبه مع الظروف؛

[46] حالة رقم (2) غرامة للى بيخرب اقل حاجة 1000ج واقصى حاجة 5000ج علشان الناس ظروفها وحشة بردوا واللى ما يدفعش يتحبس، حالة رقم (3) الغرامة المالية وما تقلش عن 1000ج لان الناس اكتر حاجة توجعها الفلوس وتعلمها الالتزام، حالة رقم (4) الغرامة طبعا للى بيخرب وكمان يصلح الحاجة على حسابه، حالة رقم (5) الغرامة المالية وتكون مناسبة لشكل التخريب اللى الناس عملته، حالة رقم (7) اللى خرب حاجة يصلحها على حسابه اى كانت التكلفة من افسد شئ عليه اصلاحة، حالة رقم (8) الغرامة المالية على الناس اللى بتخرب وتكون فورية واللى ما يدفعش يتحبس،حالة رقم (9) يكون فى غرامة مالية فورية وتكون مناسبة لشكل التخريب اللى اتعمل فى القرية،حالة رقم (10) لازم يكون فى غرامة مالية لان الناس مش بتتعاقب غير بالفلوس.

[47] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص312

أى أنه" إدراك الفرد لطبيعة الظروف والمخاطر والمعوقات المحيطة به، وكيف يستطيع التفاعل معها والتجاوب مع مفرداتها، بحيث يكون متكيفًا مع البيئة والوسط الاجتماعى الذي يعيش فيه"، فهو "حالة عقلية من اليقظة، يدرك فيها الإنسان نفسه وعلاقاته بما حوله من زمان ومكان وأشخاص، كما يستجيب للمؤثرات البيئية استجابة صحيحة"[48].

لكن الوعى الاجتماعى عند عبد الباسط عبد المعطى" ليس إدراكًا فقط للواقع، وليس تصورا له فقط، بل هو نتاج لحركة تبادلية يندمج فيها الفردى فى الاجتماعى، والذاتى فى الموضوعى والإدراك فى التصور، وتعد الأبعاد النفسية مجالات أولية للوعى، وبالتالى فإن الأبعاد النفسية والفكرية تعد مجالاً نوعيًا متميزًا من مجالات الوعى، يتميز فيها عن غيره من المجالات بوظائفه والدرجة التى يعكس بها الواقع الاجتماعى"[49].

ومن ثم يصبح الوعى الاجتماعى هو الآلية التى يتحقق من خلالها تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع حيث يتم من خلاله إدراك الفرد لمسئوليته تجاه مجتمعه الذى يعيش فيه، كما يدرك حقوقه التى يجب أن يكتسبها من المجتمع، ومن ثم يتعين عليه المحافظة على مجتمعه والسعى إلى تطويره وتنميته.

وفى ذلك الإطار ذكر أفراد عينة الدراسة أن هناك مجموعة من الآليات التى يتحقق من خلالها رفع مستوى الوعى لدى المواطن القروى بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة، وأول هذه الآليات هو قيام وسائل الإعلام بتقديم محتوى توعوى بأهمية مشروعات حياة كريمة وضرورة الحفاظ عليها، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "الإعلام هو أفضل وسيلة توعى الناس بالحفاظ على المشروعات".

وتأتى الآلية الثانية للتوعية كما ذكرت عينة الدراسة من خلال قيام الجهات القائمة بالإشراف على المبادرة الرئاسية حياة كريمة بعمل مقاطع فيديوهات صغيرة توعوية ذات عناصر جذب للمشاهد للحفاظ على مشروعات حياة كريمة تعرض على وسائل التواصل الاجتماعى المختلفة مثل (tik tok – kwai)، وذلك نظرًا لأن الغالبية العظمى من الجمهور العام يتابع هذه الوسائل بشكل دورى أكثر من وسائل الإعلام المعتادة، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "التوعية من خلال عمل فيديوهات صغيرة بالتوعية على وسائل التواصل الاجتماعى لأنها بقت موجودة فى ايد كل الناس الكبار والصغيرين وبطريقة حلوة تخلى الناس تكمل الفيديو إلى أخره".

وتمثلت الآلية الثالثة للتوعية كما ذكرت العينة من خلال حملات طرق الأبواب التى تنظمها الجهات الشريكة فى مبادرة حياة كريمة من خلال الرائدات الريفيات، ومكلفات الخدمة العامة بوزارة التضامن الاجتماعى، وموظفى الوحدات المحلية لتوعية المواطنين بمسئوليتهم الاجتماعية والقانونية حول الحفاظ على هذه المشروعات، وتوعيتهم بقانون حماية الممتلكات العامة والعقوبات التى ينص القانون عليها جراء الاعتداء على هذه المشروعات، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "التوعية من الناس اللى مسئولة

[48] شربال مصطفى، الوعى الاجتماعى المفاهيم والاختلاف، مجلة ابحاث نفسية وتربوية، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2018، ص106

[49] عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية ، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص 25

عن المشروعات ومن كبار البلد ومن الوحدة المحلية أنها تعرف الناس إن فى عقاب للى بيخرب وأنها تتابع باستمرار علشان تمنع الناس من التخريب".

كما ذكر أفراد عينة الدراسة أن الآلية الرابعة التى يتحقق من خلالها الوعى بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة هى قيام وزارة التربية والتعليم بالمشاركة فى العملية التوعوية للحفاظ على مشروعات حياة كريمة من خلال توعية الطلاب بكافة المراحل التعليمية بأهمية مشروعات حياة كريمة، وتعكس لهم بصفة مستمرة مدى الاختلاف الذى توصلت إليه القرية نتيجة لهذه المشروعات، والتأكيد على الحفاظ على نظافة الأثاث، والفصول المدرسية، والانتقال إلى نظافة شوارع القرية بعدم إلقاء القمامة بها، وتنظيم يوم أسبوعى لعمل معسكر طلابى لنظافة وتجميل شوارع القرية، حيث ذكر أحد أفراد عينة الدراسة "التوعية من خلال المدرسة إنها توعى الطلاب بالحفاظ على الفصول والحفاظ على المشروعات ونظافة القرية لأن هم المستقبل والمشروعات دى معموله ليهم"[50].

ثامنًا: النتائج العامة للدراسة فى ضوء تساؤلاتها:

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج على المستوى التطبيقى والتى تبرز مدى توافر المسئولية الاجتماعية والقانونية عند القرويين نحو مشروعات حياة كريمة، وقد تم تفسير هذه النتائج فى ضوء التساؤلات التى طرحتها الدراسة الراهنة على النحو التالى:

النتيجة الأولى:

دار التساؤل الأول حول مدى معرفة القرويين ببرنامج حياة كريمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المواطنين بالقرى التى يتم تنفيذ المبادرة الرئاسية حياة كريمة بها لا يدركون المعنى والمقصد من برنامج حياة كريمة التى تقوم به الدولة فهناك من ربطها بالمساعدات المالية التى تقدمها الدولة للمواطن مثل "تكافل وكرامة"، وهناك من لم يدرك ما المقصد والهدف من برنامج حياة كريمة كليةً، ولعل هذا الأمر بحاجة إلى المراجعة من أجهزة الدولة فلا ينبغى أن تقوم الدولة بالعمل المستمر لرفع مستوى معيشة المواطن وفى المقابل لا يدرك المواطن ما تقدمه له الدولة من مشروعات وخدمات، فعلى الأجهزة الرسمية أن تنشر مزيدًا من الوعى بهذه المشروعات بكافة الوسائل لكى يكون هناك حلقة وصل بين المواطن والدولة.

النتيجة الثانية:

دار التساؤل الثانى حول مدى توافر المسئولية الاجتماعية للقرويين نحو مشروع "حياة كريمة" وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قدرًا عاليًا من الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى القرويين نحو مشروعات حياة كريمة نظرًا لما ترتب على هذه المشروعات من تحول المجتمع القروى من مجتمع

[50] حالة رقم (1) من خلال الندوات ووسائل الاعلام والوحدة المحلية لازم يكون لها دور، حالة رقم (3) يبقى فى حد يعرف الناس اهمية الموضوعات وكمان العقوبة اللى موجودة فى القانون على تخريبها، حالة رقم (4) ان الناس تعرف ان فى قانون بيعاقب على تخريب المشروعات، حالة رقم (7) من خلال الناس الكبيرة فى البلد زى العمدة والناس المسئولة والموظفين بتوع الوحدة المحلية، حالة رقم (9) من خلال التليفزيون لان الناس قاعده قصادة ليل نهار والنت كمان وموظفين الوحده المحلية، حالة رقم (10) لازم موظفين الوحده المحلية يمرؤوا على الناس للتوعية ويتابعوا النظافة بالقرية ويعملوا تفتيش على الناس اللى عندها مواشى ويتاكدوا انهم مش بيصرفوا الروث على المجارى والتليفزيون يوعى الناس علشان تحافظ عليها ويعرفهم ان فى عقاب الناس بتخاف من الغرامة.

فقير الخدمات والمرافق إلى مجتمع جديد يتميز بالتريف يتوفر به كل الوسائل التى تؤدى إلى رفاهة المواطن وتحسين جودة الحياة لديه، وقد تمثلت هذه المسئولية لدى المواطنين من خلال رؤيتهم لمساهمتهم فى الحفاظ على هذه المشروعات والتى تبلورت فى الحرص على نظافة القرية، وعدم إلقاء القمامة فى الشوارع، والتعاون على تجميل القرية، وحث الأبناء على الحفاظ على نظافة المؤسسات التعليمية المقيدين بها بالقرية والحفاظ على النظام والنظافة بشكل عام.

النتيجة الثالثة:

دار التساؤل الثالث حول مدى وعى القرويين بمسئوليتهم القانونية من خلال الوعى بقوانين حماية الممتلكات العامة للدولة، وقد توصلت الدراسة إلى فقدان الوعى القانونى لدى القرويين بقانون حماية الممتلكات العامة للدولة، ولعل ذلك لم يرتبط بهذا القانون وحده بل أن المجتمع المصرى يعانى من حالة غياب الوعى القانونى لدى السواد الأعظم من الأفراد داخل المجتمع، ولا يرتبط ذلك بمستوى اجتماعى أو تعليمى معين بل أن هناك حالة من غياب الوعى القانونى بين جل الفئات والطبقات، ولعل ذلك يتطلب من الدولة بذل مزيد من الجهد للتوعية بالقانون لدى المواطنين وخاصة القوانين التى ترتبط بالمعاملات الحياتية اليومية كالحفاظ على الممتلكات العامة، والاعتداء على حقوق الغير، وغيرها من القوانين التى تنظم سلوك الأفراد للتفاعل فيما بينهم.

النتيجة الرابعة:

دار التساؤل الرابع حول آليات تحقيق الضبط الاجتماعى من وجهة نظر المواطنين للحفاظ على المشروعات القومية الكبرى وخاصة "حياة كريمة"، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر آلية ذات جدوى تستخدم لعقاب من يقوم بالاعتداء على مشروعات حياة كريمة هى فرض الغرامة المالية الفورية على المعتدين على أن تكون هذه الغرامة غير قابلة للتصالح، وتتناسب مع طبيعة الاعتداء الذى يقوم به المعتدين، ولا تقل فى أى حال من الأحوال عن غرامة قدرها ألف جنيه، ويصل حدها الاقصى إلى خمسة آلاف جنيه، بالإضافة إلى قيام المعتدى على مشروعات حياة كريمة بإصلاح ما قام بتخريبه على نفقته الخاصة أيًا كان تكلفته المادية بعد دفع الغرامة المقررة عليه، وذكرت الدراسة الميدانية أن هذا هو أفضل أسلوب لردع المعتدين على مشروعات حياة كريمة التى تقوم بها الدولة بالريف المصرى.

النتيجة الخامسة:

دار التساؤل الخامس حول مقترحات القرويين للتوعية بالحفاظ على المشروعات القومية الكبرى، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة متمثلة فى مؤسساتها وأجهزتها المشاركة فى مبادرة حياة كريمة بتبنى حملة توعوية مكبرة لرفع مستوى وعى المواطنين بمشروعات حياة كريمة من خلال طرق الأبواب بالريف المصرى والتحدث المباشر مع المواطنين وتوعيتهم بأهمية المشروع والهدف منه باعتباره أحد أهم المشروعات القومية التى تقوم بها الدولة المصرية فى الوقت الراهن، بالإضافة إلى تبنى حملة إعلامية مكبرة بكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للتوعية بمشروعات حياة كريمة، والتوعية بضرورة الحفاظ على هذه المشروعات، ولا يتوقف الأمر على وسائل الإعلام فقط بل يجب على أجهزة الدولة نشر مقاطع فيديو توعوية بصورة جاذبة على وسائل التواصل الاجتماعى نظرًا لمتابعة العديد من المواطنين لهذه الوسائل مثل (tik tok – kwai) وخاصة فى الريف المصرى فلا تخلو الهواتف الخاصة بالمواطنين من هذه التطبيقات التى يستخدمونها يوميًا، ومن ثم يجب التعامل

مع هذه التطبيقات كآلية لنشر الوعى لدى المواطنين بأهمية مشروعات حياة كريمة للفرد والمجتمع، والتوعية بأهمية الحفاظ عليها لتحقق الاستدامة للأجيال القادمة.

خاتمة وتوصيات:

تطرقنا خلال الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهمية المسئولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية التى تعمل الدولة على تدشينها لإقامة الدولة المصرية الحديثة وخاصة برنامج "حياة كريمة" الذى تبنته مؤسسة الرئاسة للتخفيف عن كاهل المواطنين ودعم الفئات الأولى بالرعاية لرفع مستوى معيشة المواطنين للحد اللائق، وذلك وفقًا للخطة الاستراتيجية القومية التى تبنتها الدولة للتنمية المستدامة 2030م.

وقد تناولنا عرضًا لمفهوم المسئولية الاجتماعية والعناصر التى تقوم عليها، وكذلك المسئولية القانونية، وعرضنا للبرنامج الرئاسى "حياة كريمة" الذى تتبناه الدولة المصرية حاليًا فى قرى محافظات مصر لإيضاح مدى أهميته والأهداف القائم عليها، وكذلك تناولنا آلية الضبط الاجتماعى التى يجب أن تحكم الاعتداء على المشروعات القومية الكبرى من أجل الحفاظ عليها باعتبارها ملكًا وميراثًا للأجيال القادمة، وتطرقنا فى النهاية إلى طرح استراتيجية وطنية لتدعيم المسئولية الاجتماعية عند المواطنين ودعوتهم إلى الحفاظ على المشروعات التى تقيمها الدولة.

ونوصى فى نهاية الدراسة بالتالى:

1- تبنى الدولة تدعيم ونشر ثقافة المسئولية الاجتماعية بكل القطاعات التى توجد داخل مؤسسات الدولة للحفاظ على الوطن بشكل عام وتدعيم مشروعاته القومية الحالية بشكل خاص.

2- نشر خطة توعوية شاملة بالتعاون بين كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لنشر ثقافة المسئولية الاجتماعية من أجل إشراك المواطنين فى الحفاظ على مقدرات الدولة باعتبارها تمثل ملكية عامة للأفراد لا تقل أهمية عن الملكية الفردية.

3- إجراء العديد من الدراسات والمشروعات البحثية الكبرى حول المسئولية الاجتماعية وربطها بالمشروعات القومية الكبرى التى تقيمها الدولة من أجل مساندة الدولة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.

4- تبنى الدولة برامج توعوية للقرى والمدن التى يتم بها المشروعات القومية الكبرى مثل حياة كريمة للتعريف بأهمية المشروع وضرورة الحفاظ عليه.

5- تنمية الوعى عند المواطنين من خلال عقد الندوات، والمحاضرات، وحملات طرق الأبواب بضرورة الحفاظ على المشروعات التى تقيمها الدولة والعمل على تنميتها باعتبارها ثروة للأجيال القادمة.

6- قيام الدولة بمراجعة القوانين والتشريعات التى تحد من إتلاف المشروعات التى تقيمها مما يحفظ سلامتة تلك المشروعات واستدامتها.

7- متابعة الدولة المستمرة للمشروعات المقدمة للأفراد من خلال برنامج "حياة كريمة" لتبيان مدى قيام المواطنين بالحفاظ على هذه المشروعات ومدى تنميتها.

المراجع:

1- أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظرى، المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م.
2- أحمد عبادة العربى، المسئولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع، المركز الدولى للابحاث والدراسات، https://medadcenter.com/articles/40
3- آمال عبد الحميد وآخرون، علم الاجتماع القانونى والضبط الاجتماعى، دار المسيرة، الأردن، 2010م.
4- إيثار موسى، تعريف المسئولية من الناحية القانونية، 24مايو 2023، https://www.mohamah.net/law
5- برهان سليمان، مفهوم المسئولية الاجتماعية، https://borhansoliman.com/%d9
6- حسن الساعاتى، علم الاجتماع القانونى، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986م.
7- حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا فى المجال التطبيقى، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 1989م.
8- دليل قرية نهطاى، الوحدة المحلية بنهطاى، وزارة التنمية المحلية، مصر، د.س.
9- شربال مصطفى، الوعى الاجتماعى المفاهيم والاختلاف، مجلةابحاث نفسية وتربوية، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2018.
10- شيماء حلمى، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ثلاثة وخمسون، جامعة طنطا، 2023م.
11- عادل عامر، المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى المؤسسات التعليمية الحكومية، مقال رأى، دنيا الوطن، 2019/12/11، https://pulpit.alwatanvoice.com/article
12- عامر عبد العزيز الفقى، أساس المسئولية الإدارية عن الإخلال بمبدأ المساواة والأعباء العامة عن القرارات الإدارية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد57، العدد1، مايو 2023م.
13- عبد الباسط عبد المعطى، الوعى التنموى العربى ممارسة بحثية ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م.
14- على ليلة، المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م.
15- غراز الطاهر، دور الثقافة التنظيمية فى بلورة المسؤولية الاجتماعية فى منظمات الأعمال المعاصرة، مجلة الراصد العلمى، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة وهران، الجزائر، 2020م.
16- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000م.

17- محمود بسطامى، الوعى القانونى والمواطنة الفاعلة فى مصر فى إطار المسئولية الاجتماعية، المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة" مايو 2009، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010م.
18- معتز حمدالله أبو سويلم، المسئولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014م.
19- نوال سعيد يحى، الاعتداء على الممتلكات العامة صورة واحكامه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاداب والعلوم الانسانية، مجلد 28، العدد 3، 2008.
20- هديل العتوم، مفهوم المسئولية الاجتماعية وابعادها، نوفمبر 7، 2020،
https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85
21- هشام محمود العلى، محسن عبد الحميد البيه، طبيعة المسئولية المدنية للطبيب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد 13، العدد 84، يونيو 2023
22- همت بسيونى، القرويين وإشكالية تلقى الخطاب الدينى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2016م.
23- الموقع الرسمى لبرنامج حياة كريمة، https://www.hayakarima.com
24- قانون العقوبات المصرى، https://manshurat.org/node/14677
25- Kozy, Mohamed A.,"social responsibility between the traditional and modern concept" BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior: Vol. 1 : Iss. 2 , Article 11, 2020
26- Deflem, Mathieu, The handbook of social control, wiley-blackwell, new york, 201.

الملاحق

دليل مقابلة متعمقة "المسؤولية الاجتماعية والقانونية للقرويين نحو المشروعات القومية الكبرى"حياة كريمة نموذجًا"

البيانات الأساسية:

1- السن 2- النوع 3- المؤهل الدراسى 4- الحالة الاجتماعية

المحور الأول: رؤية القرويين لمشروعات حياة كريمة بقرية مصرية:

5- تعرف إيه عن حياة كريمة؟
6- إيه المشروعات اللى اتعملت تبع حياة كريمة فى قريتك؟
7- إيه أكتر حاجة (خدمة) كان نفسك تحصل وحصلت؟
8- طيب إيه أكتر حاجة (خدمة) كان نفسك تحصل ولم تنفذ؟

المحور الثانى: رؤى القرويين لمسئوليتهم الاجتماعية نحو مشروعات حياة كريمة:

9- طيب إيه اللى ممكن الناس تعمله للحفاظ على هذه المشروعات؟
10- إنت شايف إيه اللى ممكن تعمله علشان تحافظ على المشروعات اللى اتعملت فى قريتك؟
11- طيب تعمل إيه لو شفت حد بيخرب فى هذه المشروعات؟

12- طيب إيه أشكال التخريب دى؟

المحور الثالث: الضبط الاجتماعى والمسئولية القانونية للقرويين للحفاظ على مشروعات حياة كريمة:

13- إنت تعرف إن فى عقوبة للتعدى على الممتلكات العامة؟

14- إنت شايف إيه العقوبة المناسبة لمن يقوم بتخريب مشروعات حياة كريمة؟

المحور الرابع: رؤى القرويين لأنماط التوعية بالحفاظ على مشروعات حياة كريمة:

15- تقترح إزاى نوعى الناس بالحفاظ على المشروعات دى؟

The social and legal responsibility of villagers towards the major national projects “A Decent Life” as an example

By

Dr. AbdelFatah Lotfy Allam

National Center for Social and Criminological Research Sociology teacher

Abstract:

The present study has revealed the extent of the villagers' social and legal responsibility towards the major national projects that the state is currently building in egypt's villages in order to achieve a sustainable development

renaissance in conjunction with egypt's sustainable development strategy 2030. If the state is keen to fulfill its social responsibility towards the citizens in order to raise their standard of living and achieve their well-being, it is necessary that this citizen has a social responsibility towards those projects which the state is building in order to maintain them and achieve sustainability for the next generations. For this purpose, the current study comes through a series of in-depth individual interviews with the residents of one of a decent life village in the gharbia governorate to reveal their awareness of the importance of their social and legal responsibility towards these projects roy kept them in line with his social and legal responsibility.

Keywords :Social responsibility - legal responsibility - villagers - national projects - a decent life.